**إبرام عقد البيع عن طريق شبكة الانترنت**

**موقف المشرع العراقي من التعاقد عبر شبكة الإنترنت** .

أما عن موقف المشرّع العراقي بشأن مسألة انعقاد العقد عن طريق شبكة الإنترنت ، نلاحظ في هذا الخصوص أن المشرّع قد اصدر قانونا ينظم التعاقد عبر الإنترنت قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012 ولكنه قد استبعد من تطبيق هذا القانون مجموعة من العقود والتصرفات القانونية ، وبالتالي يجب اجراء هذه العقود بالطرق العادية للتعاقد حيث نصت على ذلك المادة ـ 3 ـ  اولا ـ  تسري احكام هذا القانون على

    أـ   المعاملات الالكترونية التي ينفذها الاشخاص الطبيعيون او المعنويون

       ب ـ المعاملات التي يتفق اطرافها على تنفيذها بوسائل الكترونية

      جـ ـ الاوراق المالية والتجارية الالكترونية

  ثانياـ  لا تسري احكام هذا القانون على ما يأتي :

     أـ  المعاملات المتعلقة  بمسائل الأحوال الشخصية والمواد الشخصية   
        ب ـ إنشاء الوصية والوقف وتعديل احكامهما   
          جـ ـ المعاملات المتعلقة بالتصرف بالاموال غير المنقولة بما في ذلك الوكالات المتعلقة بها وسندات ملكيتها وانشاء الحقوق العينية عليها باستثناء عقود الايجار الخاصة بهذه الاموال .  
    د ـ  المعاملات التي رسم لها القانون شكلية معينة   
    ه . اجراءات المحاكم والاعلانات القضائية والاعلانات بالحضور و أوامر التفتيش وأموامر القبض والاحكام القضائية .  
       و. أي مستند يتطلب القانون توثيقه بوساطة الكاتب العدل .

، تضاف إلى ذلك المؤشرات التي تجيز إبرام العقد عن طريق شبكة الإنترنت الآتية :

1 ) - ما نصت عليه المادة (104) من قانون الإثبات العراقي المرقم (107) لسنة 1979 إذ نصت على أنه ( للقاضي أن يستفيد من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية ) فالمشرّع العراقي أجاز للقاضي أن يستنبط من الوسائل العلمية أدلة في الإثبات ، فمن غير المعقول أن يأخذ المشرّع من وسائل التقدم العلمي أدلة للإثبات عند الانتهاء ولا يجيز استعمالها عند الابتداء ، أي في مرحلة التفاوض وإبرام العقد .

2 ) -سمح المشرّع العراقي بإصدار سندات شحن إلكترونية فقضت بذلك المادة (142) من قانون النقل العراقي رقم (80) لسنة 1983 ، ومن المعلوم أن سندات الشحن تمثل دليلا على ملكية البضاعة المشحونة وتُعد كذلك دليلا على إثبات عقد النقل البحري وأداة لإثبات عملية شحن البضاعة على ظهر السفينة.

مما سبق يتضح ، أن المشرّع العراقي ، قد أجاز استخدام شبكة الإنترنت كوسيلة للتعبير عن إرادة الأطراف من أجل التفاوض أو إبرام العقد ،

**طرائق نقل التعبير عن الإرادة عبر شبكة الإنترنت**

تتنوع طرائق نقل التعبير عن الإرادة عبر شبكة الإنترنت ، فقد يكون التعبير عن الإرادة بالبريد الإلكتروني ، أو بواسطة المواقع الإلكترونية ، أو من خلال مواقع الحوار والمشاهدة ، وقد يكون التعبير عن الإرادة باتخاذ موقف يدل على التراضي ، نحاول بيان ذلك على النحو الآتي :

أولا - نقل التعبير عن الإرادة بواسطة البريد الإلكتروني e-mail:

تعرفنا فيما سبق على مفهوم خدمة البريد الإلكتروني ، التي تقدم عبر شبكة الإنترنت ، فالبريد الإلكتروني يتشابه مع الرسائل البريدية التقليدية ، ولا يختلف عنها في مضمون الرسالة التي قد تحمل إيجابا من المرسل أو قبولا لعرض مقدم من المرسل إليه ، سواء أكان للتفاوض أم لإبرام العقد .

إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في سرعة وصول الرسائل الإلكترونية ، والتي لا تستغرق إلا ثوان قليلة لتصل إلى المرسل إليه ، وتختلف أيضا الرسائل التقليدية عن رسائل البريد الإلكتروني في أن الكتابة تكون على دعائم إلكترونية في البريد الإلكتروني ، ويمكن تحويلها إلى كتابة على ورق عـندما يتم طباعتها بواسطة جهاز الحاسب الموجود عند المرسل إليه ، لكنها تكون في هذه الحالة صورة عن الرسالة وليست نسخه أصلية ، بينما الرسائل العادية تكون الكتابة فيها على دعائم من الورق ، وتكون الرسالة نسخة أصلية ، ما لم ترسل صورة عن الرسالة إلى المرسل إليه منذ بداية عملية الإرسال .

والتعبير عن الإرادة في البريد الإلكتروني قد يكون بكتابة العرض أو الإيجاب على دعائم إلكترونية ، إذ لا يختلف في مضمونه عن التعبير في الرسائل العادية إلا في اختلاف الوسيلة، فالعرض عبر البريد الإلكتروني ، إما أن يكون موجهاً إلى شخص معين بالذات ، وإما أن يكون الإيجاب موجهاً إلى عدد من الأشخاص معينين ، أو أشخاص غير معينين ، كما هو شأن العروض التي ترسل من الشركات التجارية إلى عناوين البريد الإلكتروني للزبائن والتي يتم الحصول عليها بطرح أسئلة للمشاركة في المسابقات التي تعرض للجمهور لغرض الحصول على الجوائز والهدايا ، أو بمشاركة الجمهور والاشتراك بالأسواق أو المتاجر الإلكترونية ، إذ يقوم الشخص بكتابة اسمه وعنوان بريده الإلكتروني في المواقع الإلكترونية لهذه المتاجر الإلكترونية ، فيستطيع الموجب أن يرسل عرض الإيجاب إلى عدد كبير من الأشخاص في آن واحد ، في دول مختلفة .

ثانيا - التعبير عن الإرادة عن طريق شبكة المواقع الإلكترونية(web site) :

لا شك أنه يتواجد على شبكة الإنترنت مواقع إلكترونية متنوعة وعديدة تصل إلى الملايين من المواقع ، كلها تشترك في تقديم الخدمات وعرض البضائع والسلع والمنتجات على الموقع الإلكتروني ، من خلال صور ثلاثية الأبعاد والرسومات على مدار الساعة .

والتعبير عن الإرادة عبر المواقع الإلكترونية قد يتمثل في شكل إيجاب بالكتابة ، أو بالضغط على أيقونة الموافقة ، أنا اقبل أو( (Accept أو (ok) أو ( Agree) التي تظهر للمستهلك عند اختياره نوع البضاعة أو المنتج أو الخدمة المعروضة على الموقع الإلكتروني ، وفى هذا النوع من التعاقد يُعد عرض الشركة المُوردّة للسلع والخدمات على شبكة الإنترنت بمثابة إيجاب ، وبصفة خاصة ، إذا كان يتضمن الشروط والمواصفات الجوهرية للعقد مع بيان المقابل .

ويلاحظ بهذا الخصوص ، أنه قد يضغط المتعاقد على أيقونة الموافقة نتيجة خطأ غير مقصود ، وبالتالي نجد أن معظم الأسواق والمحلات الإلكترونية ، تتطلب من القابل أن يؤكد النقر على أيقونة الموافقة مرة أخرى ، كأن تشترط الضغط مرتين على أيقونة الموافقة سواء بمؤشر الفأرة (mouse) أم بمفاتيح الكتابة (key board) وقد تشترط بعض المتاجر الإلكترونية إرسال رسالة تتضمن الموافقة إلى البائع ، وقبوله شروط التعاقد .

ونظرا لأن العرض المقدم عبر شبكة مواقع المتاجر الإلكترونية المُوّجه بشكل عام للجمهور دون تحديد أشخاص معينين ، فهو يشابه الإيجاب المعلن عنه بالصحف والمجلات اليومية أو القنوات التلفزيونية ، لذلك يحرص المعلن عبر شبكة المواقع الإلكترونية على أن يجعل العميل هـو الشخص الموجب ، ويكون المورد ، أو المنتج للسلع ، أو الخدمة هو القابل ، وذلك للتخلص من مشكلة نفاد كمية البضائع ، أو دفع مصروفات الشحن ، أو رسوم الجمارك .

ثالثا - التعبير عن الإرادة بواسطة مواقع الحوار والمشاهدة (messenger) :

يمكن التعبير عن الإرادة من خلال مواقع خدمات الحوار المنتشرة على شبكة الإنترنت ، وهذا النوع من الخدمة يسمح للشخص بالتحدث والحوار مع شخص آخر بشكل مباشر وفوري ، سواء أكان هذا التواصل بين الأشخاص بالتحدث كما هو شأن المحادثة الهاتفية ، مع إمكانية إرسال صورة المتكلم عبر كاميرا فيديو ملحقة بجهاز الحاسوب ، فضلاًً عن ذلك يمكن للطرفين أن يتبادلا التعبير عن الإرادة بالكتابة .

فمن الممكن استعمال النص الكتابي والصوت والصورة في آن واحد ، بواسطة خدمة (messenger) ، وهذه الخدمة تستعمل بثلاث طرائق مختلفة ، الأولى يمكن أن يكون الحوار خاصا بين طرفين فقط ، أما الطريقة الثانية فيكون الحديث بين مجموعة من الأشخاص بشكل مغلق ، و أخيرا يمكن أن يكون الحوار علناً بشكل مفتوح مع إمكانية دخول أي شخص آخر على الخط.

ولكي يستفيد الشخص من هذه الخدمة ، عليه أن يوفر نظاماً خاصاً ومجهزاً بمعدات معينه مثل بطاقة صوتية ، ومكبرات صوت ، وميكروفون ، وكاميرا رقمية ، وخط اتصال هاتفي .

فالمحادثة عبر شبكة الإنترنت تتيح للموجب التحدث مع الموجب له بكتابة التعبير عن الإرادة ، سواء أكان إيجابا أم قبولا ، بواسطة لوحة مفاتيح ملحقة بجهاز الحاسب ، إذ تقسم شاشة الحاسوب على قسمين ، يظهر في الجزء الأعلى ما يكتبه المرسل إليه ، أما الجزء الأسفل فيظهر فيه كل ما يكتبه المرسل ، فأي شيء يكتبه المرسل يظهر على الجزء المخصص له وبالعكس .

وهناك حالات قد يشترك فيها أكثر من شخص ، وفي مثل هذه الحالة تقسم شاشة الحاسوب إلى أجزاء بعدد أشخاص المحادثة المشتركين في هذا النوع من الخـدمة .

ويوجد نوع آخر من المحادثة والمشاهدة بواسطة غرف الحوار (chatting rooms)، وهذه الخدمة تتيح لمجموعة كبيرة من الأشخاص التحدث بعضهم مع بعض لتبادل الأفكار أو للتفاوض أو لإبرام العقد ، إذ يشتركون في آن واحد وبشكل فوري ومباشر في النقاش أو التفاوض أو لتبادل الآراء أو التعبير عن إرادتهم سواء أكان باللفظ أم بالكتابة أم بالصور أم بالإشارة و يرى كل شخص الآخرين .

**رابعا- التعبير عن الإرادة باتخاذ موقف يدل على التراضي عبر شبكة الإنترنت :**

مـن طـرائق التعبير عن الإرادة اتخاذ موقف لا يدع مجالا للشك للدلالة على التراضي ، كما هو الشأن عندما يقوم المتعاقد بالتحميل من الشبكة ، أو ما يعرف بالجلب من الشبكة (download)، مثل تحميل البرامج المختلفة المتعلقة بالحاسب ، أو برامج لعب الأطفال الإلكترونية ، أو تحميل الأفلام والموسيقى والأغاني ، أو تنزيل الكتب والبحوث من مختلف مجالاتها إلى الموجب إليه ، والذي يستطيع الوفاء بمقابل الخدمات ، أو البرامج بواسطة شبكة الإنترنت ، بخصم الثمن من رقم حسابه المصرفي ، أو دفع الثمن بالبطاقات البلاستيكية أو الأموال الإلكترونية ، وفي مثل هذه الحالة يمكن إبرام و تنفيذ العقد على شبكة الإنترنت سواء تسليم المبيع أم استلامه أم دفع المقابل .

لأن الموجب إليه عندما يقوم بتنزيل البرامج من شبكة الإنترنت على الجهاز الخاص به ، ويقوم بكافة الإجراءات اللازمة لدفع ثمن هذه البرامج ، فهذا دليل على موافقته على الإيجاب الموجود علي شبكة المعلومات .